2008

الانتقال الانتخابي للسلطة
والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية
صربيا وسلوفاكيا نموذجًا

نادين عبد الله

باحث بمنتدى البدائل العربي

هذه الورقة قدمت في المؤتمر السنوي لجمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في القاهرة بتاريخ 2010//7/5

Arab Forum for Alternatives (AFA)
منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة:

إن التحول من نظام الحكم السلطوي إلى نظام الحكم الديمقراطي تم وفقًا لصموئيل هانتجتون Samuel Huntington من خلال ثلاث موجات كبرى[i] اجتاحت العالم، ولكن من دون أن تمس أو تقترب من العالم العربي الذي ظل بعيدًا بل وغريبًا عنها :

فالموجة الأولى والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصلت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فمع بداية عشرينيات القرن العشرين، أجريت انتخابات عامة وحرة في حوالي 30 دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية.

أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، حتى بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية (سابقًا) والنمسا وإيطاليا واليابان.

أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974، ثم شملت كلًا من اليونان وأسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، كما طالت الموجة بعضًا من بلدان آسيا أيضًا كالفلبين وكوريا الجنوبية.[ii] ومع نهاية الثمانينات وبانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، شهدنا عملية انتقال السلطة وتحول عدد من دول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية. وقد بدأت هذه السلسلة في بولندا منذ عام 1988، ثم انتقلت عدوى التحول إلى المجر فألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا.

وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة، موجة رابعة ارتبطت بلورتها النظرية من خلال عدد من المفكرين، وعلي رأسهم مايكل ماكفول Michael McFaul مدير معهد "الديمقراطية والتنمية وحكم القانون"CDDRL بجامعة ستانفوردStanford . وقد ضمت هذه الموجة دولا جديدة تحولت إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية، وهي سلوفاكيا 1998 وكرواتيا 2000 وصربيا 2000 وجورجيا 2003، وأخيرًا أوكرانيا في 2004.

ومن أهم مميزات الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي هو أن عملية التحول نحو الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة جرى أثناء ومن خلال الانتخابات، أي إنه تمحور حول العملية الانتخابية ذاتها وعن طريق ديناميكيتها وفاعليتها. وهو الأمر الذي ستكون دراسته شديدة

الأهمية بالنسبة لمصر، لاسيما وأنها مقبلة على انتخابات رئاسية ستكون لها الصدارة في تحديد وجهة التطور السياسي المستقبلي في البلاد والشكل الذي سيتخذه.

والواقع، أن انتقال السلطة في دول الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي اتخذ شكلين أساسين:

1. أما الشكل الأول هو ما يطلق عليه شكل "الثورات الانتخابية" Electoral Revolutions والذي تمثله كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا. فقد رفضت السلطة السياسية القائمة الاعتراف بهزيمتها في الانتخابات ولجأت إلى آلية القمع لمواجهة الجماهير التي انطلقت في إضرابات واحتجاجات ومسيرات جماهيرية لحماية صوتها الانتخابي، ومع تعذر استخدام الآلية القمعية ضد هذه الجماهير والحشود اضطرت هذه النظم إلى الاستقالة وانتقلت السلطة سلميًا، وتحولت البلاد نحو النظام الديمقراطي.
2. الشكل الثاني هو ما يطلق عليه "الانتخابات التحويلية" Transformative elections والتي تمثلها سلوفاكيا وكرواتيا.

فرغم أن هذه الدول شهدت تغييرات راديكالية من حيث قدرتها على تغيير النظم السلطوية وتحقيق انتقال سلمي للسلطة، إلا أن مسار الأحداث في هاتين الدولتين لم يكن "ثوريًا"، لأن السلطة السياسية قبلت بهزيمتها في انتخابات حرة ونزيهة.[iii]

وفي هذا الإطار، سنتناول في هذه الورقة النقاط التالية:

- دراسة للانتقال الانتخابي للسلطة في صربيا كنموذج لانتقال السلطة عبر نموذج "الثورات الانتخابية".
- دراسة للانتقال الانتخابي السلطة في سلوفاكيا كممثل لانتقال السلطة عبر نموذج الانتخابات التحويلية. وذلك بحيث يكون هدفنا من عرض تلك النماذج هو استنباط الأفكار التي قد تكون ملهمة لإحداث نفس النتائج في مصر من دون التقيد بنفس الآليات، لاسيما وأن الهدف ليس نقل نماذج "جاهزة" من بيئات ثقافية وسوسيو–سياسية مختلفة، بل استلهام ما قد يكون مفيدًا لنا منها.

أولًا: صربيا ونموذج الثورات الانتخابية:

من خلال دراسة مايكل ماكفول للتحول الديمقراطي في دول الموجة الرابعة والذي تمحور حول العملية الانتخابية كما اشرنا آنفا، وجد ماكفول أن الدول التي تحولت إلى الديمقراطية وانتقلت فيها السلطة عبر نموذج "الثورات الانتخابية" السابق الإشارة إليه، شهدت توافر وتضافر سبع عوامل ومحددات– أشار إليها في مجلة الديمقراطية Journal of Democracy في عددها 16 لسنة 2005 – سهلت عملية الانتقال السلمي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي. وهذه المحددات هي:

1. وجود نظام شبه سلطوي.
2. تآكل شرعية هذا النظام.
3. اتحاد المعارضة ضد النظام.
4. وجود فريق مستقل لمراقبة الانتخابات.
5. وجود عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة.
6. تعبئة الجماهير.
7. انقسام وسط قوات الأمن.[iv]

وفي هذا الإطار، سنستند إلى هذه المحددات وإلي "نموذج ماكفول" كإطار عام لتحليل الانتقال الانتخابي للسلطة في صربيا في عام 2000 وتحولها إلى النظام الديمقراطي، لاسيما وأن تلك المحددات ستساعدنا على تحليل فعاليات النموذج الصربي بطريقة أكثر وضوحًا، وذلك على النحو التالي:

1) وجود نظام شبه أو نصف سلطوي في صربيا:

يمكن تصنيف نظام سلوبودان مليسوفيتش Slobodan Milosevic في صربيا – منذ انتخابات 1989 وحتى عام 2000– بأنه نظام مهجن Hybrid Regime [v]يجمع في طياته بعض سمات النظام التسلطي وبعض سمات النظام الديمقراطي. ويتميز هذا النوع من النظم بالنزعة المسيطرة والسلطوية الشديدة، إلا أن هذه الأخيرة تسمح في نفس الوقت بتواجد مساحات ما من الحرية تعطي الفرصة للاعتراض والمعارضة، ويطلق على هذا النظام اسم "السلطوية التنافسية"Competitive Authoritarism . فرغم اضطهاد نظام ميلوسوفيتش للمعارضة

السياسية، وقمعه لها وتضيقه عليها إلا إنه لم يحظر وجودها ولم يحرمها من التواجد، ورغم قمعه الصحفيين وإصداره أوامر بتصفية بعضهم، إلا أنه في الوقت ذاته سمح لبعض المنافذ الإعلامية المعارضة مثل محطة راديو B-92 بالتواجد[vi]. وجدير بالذكر، أنه في الوقت الذي يوفر فيه هذا النظم لنفسه قدرا من الشرعية والاستقرار من خلال ما يوفره من انفتاح، وما تحمله طياته من عناصر ديمقراطية، إلا إنه في نفس الوقت يحمل بداخله بذور فنائه، إذا نجحت المعارضة السياسية المدعومة بالقواعد الشعبية في تعظيم الاستفادة من ما يوفره هذا النظام من فرص للتحرك والمواجهة، وبالتالي إحداث تصدع حقيقي في الجدار السلطوي للنظام، وهذا هو ما نجحت فيه بامتياز حركة أوتبور Otpor الشبابية والمناهضة لنظام ميلوسوفيتش كما سنرى لاحقًا.

2) تآكل شرعية نظام ميلوسوفيتش في صربيا:

استطاع ميلوسوفيتش أن يحصد تأييد قطاعات شعبية واسعة عندما تم انتخابه في 1989 كرئيس لصربيا ولجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية بالكامل (التي كانت تضم حتى 1991 كلا من كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والمونتجرو والبوسنة والهرسك)، وذلك لأنه استطاع أن يبني شرعيته على مخاوف الصربيين القومية كجزء من الجمهورية اليوغسلافية، وشعورهم بأن الهيكل السياسي الفيدرالي لهذه الأخيرة يلعب في غير المصلحة الصربية، لاسيما وأنه يمنعها من إحكام سيطرتها الكاملة على إقليمي كوسوفو وفويفودينا واللذان تمعا بوضعية الإقليم المستقل داخل الفيدرالية وفقًا لدستور 1974[vii].

ولكن بمجيء عام 1999 بدأت شعبيته في الهبوط ، وبدت شرعيته في تآكل واضح، وذلك لسببين رئيسيين :

1. الهزيمة العسكرية التي مني بها على يد قوات حلف الناتو عام 1999 إثر محاولات التطهير العرقي التي قام بها في إقليم كوسوفو ضد الألبان، ورغم إن الهجوم العسكري الغربي أجج الشعور القومي لدى الشعب الصربي، إلا أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد جعل الكثيرين يفكرون في مدى جدوى تلك الحروب.

2. وهذا يدفعنا إلى السبب الأكثر أهمية الذي أدى إلى تآكل شرعية النظام، ألا وهو التدهور الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة، والذي وصل إلى حال غير مسبوق، الأمر الذي قلص من مساحة التأييد الشعبي التي كان يتمتع به النظام.

3) تعبئة الجماهير الصربية عشية الانتخابات وضحاها:

نجحت الحركة الشبابية أوتبور Otpor أي "المقاومة" (مقاومة نظام ميلوسوفيتش)، والتي أسسها عدد من طلاب الجامعات في تعبئة الرأي العام في صربيا ضد نظام ميلوسوفيتش عبر تبنيها حملة ذكية للتغيير والتحرك غير العنيف Non violent resistance. وقد نشأت الحركة في أواخر 1998 في جامعة بلجراد ثم تطورت إلى أن أصبحت إحدى المحركات الأساسية للتحول الديمقراطي في صربيا. والواقع أن التحدي الحقيقي الذي كان يواجهه شباب أوتبور هو كيفية كسر حاجز الخوف لدى جماهير عانت من القمع والقبضة الأمنية منذ سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيفية توحيد المعارضة السياسية المتفرقة والتي أثبتت فشلها في أن يكون لها مصداقية أو قدرة على الحشد . ولذلك قامت أوتبور بتنظيم عدد من المسيرات السلمية والاحتجاجية والمظاهرات من أجل تعبئة الناس وتوسيع دائرة مسانديها وكسر حاجز الخوف في الشارع الصربي[viii]. وقد بدت الحركة الشبابية جذابة، والأهم من ذلك كان لها مصداقية كبيرة لأنها أعلنت الرغبة في التغيير من دون أن تعلن أي رغبة في السلطة.

ومنذ أول يوم لها في العمل تعرضت الحركة للقمع من قبل السلطات الأمنية النظامية، كما تعرضت لحملة إعلامية شرسة من قبل وسائل الإعلام الحكومية والتي أرادت تصوير الشباب على أنهم مجموعة من الإرهابيين، الأمر الذي زاد من تعاطف الشعب معهم لكونهم مجموعة من الشباب أكبرهم سنًا لم يصل إلى الثلاثين من العمرix. ولكن على الرغم من الإجراءات القمعية للنظام (والتي اشتدت مع قدوم الانتخابات في النصف الأول من عام 2000) ، لم تتمكن الحركة على البقاء على قيد الحياة فقط، بل ازدهرت. فقد تبنت الحركة شكلا تنظيميا رخوا غير مركزي، بحيث استطاعت توسيع دائرة وشبكات المساندين لها خارج العاصمة بلجراد، خاصة في الأوساط الشبابية من داخل الجامعات، والذين أعجبوا بفاعليتها وأعلنوا الرغبة في الانضمام إليها. وقد نجحت في التوصل إلى عشرات الآلاف في الجامعات والمدارس الثانوية والمتوسطة في جميع أنحاء صربيا.[x]

ومن أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الحركة، هو تبنيها استراتيجية واضحة للتحرك والحشد الجماهيري. فقد قامت الحركة من البداية بتحديد نوعية أو طريقة تحركاتها، وهي طريقة

التحرك غير العنيف أو السلمي وذلك بالاستناد إلى أعمال البروفيسور جين شارب Gene shrap في كتابه المعروف الخاص بطريقة العمل والتحرك السلمي The Politics of Non Violent Actio، والذي يؤكد فيه أن وضع استراتيجية واضحة للعمل السلمي ليست أقل أهمية من وضع استراتيجيات العمل الحربي. وقد قام الجنرال روبرت هلفي Robert Helvey والذي عمل كثيرًا مع شارب بالقدوم إلى صربيا من خلال المنظمة غير الحكومية الأمريكية، وهي المعهد الجمهوري الدولي لتدريب شباب الحركة على أساليب واستراتيجيات العمل السلمي[xi]. وهنا يبرز أهمية الدعم الخارجي في الحالة الصربية بصورة خاصة، وبالنسبة لدول الموجة الرابعة بصورة عامةً، حيث لعب هذا الأخير دورًا إيجابيًا في دفع عملية الانتقال السلمي للسلطة. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن التحول الديمقراطي تم في صربيا بأيادٍ خارجية، لأن القوة والقواعد المحركة كانت داخلية بالأساس، ولكنه لعب فقط دورًا مهمًا في تقديم الدعم المادي والفكري والمعنوي للحركة.

و في هذا الإطار، يمكن تحديد على سبيل المثال لا الحصر دعامتين رئيستين استندت عليهما استراتيجية الحركة في التحرك السلمي والحشد الجماهيري:

- **بناء شبكات لا مركزية من المؤيدين خارج العاصمة**

وقد كان توسع الحركة خارج العاصمة من أهم الأسباب التي زادت من قوتها وقدرتها على الحشد، خاصة وأنها عملت ما لم تكن قادرة على عمله المعارضة السياسية الصربية التي ظلت قواعدها مرتكزة في العاصمة. ولتحقيق ذلك اتبعت الحركة استخدام أساليب جديدة للتعبير عن نفسها وحشد مؤيدين لها، فكانت مثلًا تنظم حفلات موسيقى الروك، ومسارح الشارع، ومسابقات كرة القدم وغيرها من الفعاليات التي كانت من تهدف خلالها السخرية من النظام ومن إنجازاته ونشر فكرة ضرورة مواجهته ومقاومته[xii].

- **بناء شبكات من المؤيدين من داخل القواعد المؤيدة للنظام نفسه**

وهي النقطة الفارقة في تاريخ الحركة، حيث نجحت الحركة في توسيع دائرة المساندين لها، ليس فقط من خارج قواعدها الشبابية بل أيضًا من داخل العناصر التي كانت مؤيدة تقليدية للنظام، بل والتي كانت جزءً منه. فقد ضمت الطلبة والشباب بجانب كبار السن من أصحاب المعاشات المعروفين بتأييدهم للنظام، وضمت ممثلي وسائل الإعلام المستقل والمجتمع المدني بجانب أعداد من القضاة المعينين من الدولة، والذين أعلنوا تأييدهم لحركة صدقوا أهدافها رغم ما قد يسببه لهم ذلك من متاعب. هذا بالإضافة إلى أنها استطاعت جمع مؤيدين لها من الشباب

المنضمين للحزب الحاكم، وبعض المتعاطفين معها – وإن لم يصلوا بعد لمرتبة المؤيدين لها– من رجال الأمن، الأمر الذي سيكون له أهميته كما سنشير لاحقًا. وبحلول بداية عام 2000، وصل عدد المشاركين فيها إلى 70 ألف ناشط وعضو[xiii] ، حيث توسعت الشبكات المساندة للحركة والأهم من ذلك تنوعت من حيث التمثيل الجيلي والمجتمعي.

وجاءت اللحظة الحاسمة في صيف عام 2000، حين دعا ميلوسيفيتش لانتخابات رئاسية مبكرة في نهاية تشرين الأول / أكتوبر (وليس في السنة التالية). وهنا لعبت الحركة دورا أساسيا للعمل على توحيد المعارضة وتمكينها من الفوز كما سنرى لاحقًا، وذلك من خلال المساعدة التي قدمتها لإدارة حملة انتخابية ناجحة، فقد قامت بتوزيع مواد الحملة كما قامت بحث الشعب وتشجيعه على الخروج للتصويت، هذا بالإضافة إلى أن وجودها كان بمثابة العمود الفقري والسند لمراقبي الانتخابات المحليين والذين وصل عددهم إلى 5000 (لم يسمح ميلوسيفيتش بتواجد مراقبين دوليين). وجدير بالذكر أن الحركة لعبت دورا أساسيا في الاحتجاجات الشعبية الحاشدة التي اندلعت عندما بات واضحا أن ميلوسيفيتش، كان في طريقه لسرقة الانتخابات ومنع مرشح المعارضة والمنتصر في الجولة الأولى من توليه منصبه.[xiv]

4) تحالف المعارضة الصربية واتحادها

طيلة التسعينيات من القرن الماضي عانت قوى المعارضة الصربية من ثلاث مشكلات أساسية على سبيل المثال لا الحصر قللت من مصداقيتها وقدرتها على اكتساب قواعد شعبية، كما حرمتها من أن تمثل بديل مقبول للنظام لدى الرأي العام الصربي، وهي كالتالي:

1. تفتت المعارضة إلى أكثر حوالي عشرين حزبا، حيث أن أغلبية الأحزاب كانت ذات بنية تحتية ضعيفة وعضوية قليلة، وهو الأمر الذي يجعلها غير ذات تأثير. ولكن رغم ضعف هذه الأحزاب، إلا أنها في معظم الأوقات كانت تدار من خلال عدد من الشخصيات العامة التي كانت تحظى بقدر من الاهتمام، وهو الأمر الذي أعطى لها بعضا من الوزن، يتجاوز في بعض الأحيان عددها الفعلي.
2. غياب الديمقراطية الداخلية وهو الأمر الذي لم يجعل منها بديلا جذابا للنظام الحالي.
3. التعاون مع النظام أو الاستقطاب من قبله، ففي عام 1993 على سبيل المثال، انضم حزب الديمقراطية الجديدة الصربي للحكومة، جنبا إلى جنب مع بعض

أعضاء الحزب الديمقراطي. وفي عام 1997، قبل رئيس حزب حركة التجديد الصربية التفاوض مع النظام حول شروط نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي خسرها، في الوقت الذي قرر فيه عدد من الأحزاب مقاطعة تلك الانتخابات لأنها تعتبر نوعا من إضفاء الشرعية على النظام الحالي في ضوء عدم توافر شروط نزاهتها[xv].

وقد تبدلت هذه الحالة من الفرقة، بسبب ضغوط حركة أوتبور وحالة الحراك التي شهدها المجتمع في يناير 2000 حيث قررت قوي المعارضة تأسيس ما عرف باسم "المعارضة الديمقراطية لصربيا" والتي ضمت 18 حزبا. وقد استطاع التجمع الاتفاق على مرشح واحد فقط لخوض الانتخابات الرئاسية ضد ميلوسيفيتش، هو فويسلاف كوستنيكا Vojislav Kostunic . وفي هذا التوقيت كان كوستنيكا يرأس حزبا صغيرا هو "الحزب الديمقراطي لصربيا"، ورغم أنه لم يكن يتمتع بحضور عام قوي، إلا أنه كان يتمتع بمصداقية عالية جدًا لدى الرأي العام الصربي، لأنه لم يشارك في أي تحالفات مع نظام ميلوسيفيتش ولم يتعاون معه بأي شكل من الأشكال، فقد مثل أول بديل ديمقراطي حقيقي ذي مصداقية لنظام ميلوسيفيتش.[xvi]

5) وجود عدد من المنافذ الإعلامية الصربية المستقلة

إن وسائل الإعلام في ظل النظم المهجنة تكون أداة أساسية وحليفا حقيقيا لقوى المعارضة، لا يمكن تصور الانتصار في ظل غيابه، فالوسائل الإعلامية المستقلة تلعب دورين رئيسيين عشية الانتخابات وضحاها، حيث:

- تقوم بنقل أنباء الحملات الانتخابية وتحركات المعارضة إلى قطاعات واسعة من الشعب حتى يتمكنوا من المتابعة وتقديم الدعم للمعارضة، حتى وإن كان فقط في صورة الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بصوتهم.
- تقوم المنافذ الإعلامية على نقل أنباء تزوير الانتخابات في حال حدوثها كما كان الوضع في صربيا. وقام بهذا الدور محطة راديو B-92 ، وشبكة إعلامية أخرى تحمل اسم ANEM مكونة من وكالة أنباء وعدد من الصحف اليومية والأسبوعية المستقلة ومحطة تلفزيون، فقد استطاعت هذه الشبكة الإعلامية أن تبث أخبار تزوير الانتخابات لقطاعات شعبية عريضة، مما أسهم في اتساع نطاق المتظاهرين[xvii].

6) فريق مستقل لمراقبة الانتخابات

كانت للمعارضة ولحركة أوتبور قناعة راسخة أن العمل على ضمان نزاهة الانتخابات هو أمر أساسي وجوهري لأن نجاح ميلوسيفيتش في الانتخابات السابقة يرجع في جزء منه إلى تزوير الانتخابات، وقد كان من المتوقع بالنسبة لهم أن يقوم النظام بعمليات تزوير واسعة إذا أحس أن الفوز لم يعد حليفه. وفي هذا الإطار، تولي مركز الانتخابات الحرة والديمقراطية على عاتقه مهمة مراقبة الانتخابات والمخالفات المتوقع أن تحدث فيها، ولتحقيق هذا الغرض قامت المنظمة بتدريب عدد كبير من الصرب لمراقبة الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك وبمساعدة حركة أوتبور أثارت المنظمة الوعي بأهمية الانتخابات، حيث وصل عدد المشاركين في الانتخابات إلى 70% من مجمل الذين لهم حق الانتخاب. ومما لاشك فيه أن عملها على كشف التزوير الذي حدث أثناء العملية الانتخابية والذي نقلته وسائل الإعلام كما أشرنا سابقًا قد لعب دورًا رئيسيا في تعبئة الاحتجاجات وحشد الجماهير[xviii]. والواقع أنه قبل انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات وحين بدا واضحًا تفوق مرشح المعارضة السياسية، أمر ميلوسوفيتش بوقف عملية عد الأصوات وأعلن فوزه، وهو الأمر الذي أكد المركز عدم صحته.

وفي هذا الإطار، أعلنت المعارضة عبر وسائل الإعلام تزوير الانتخابات وأصدرت دعوة بالإضراب العام ، تلت الاستجابة لها مظاهرات شعبية حاشدة، لعبت فيها حركة أوتبور دورا أساسيا. وفي يوم 5 أكتوبر 2000، انطلقت المظاهرات صوب مبنى البرلمان، حيث بلغ عدد المحتشدين أمامه نحو نصف مليون شخص، وفي غضون ساعات قليلة انضمت إليهم أعداد هائلة أتت من كل المحافظات، الأمر الذي يذكرنا بشبكات المؤيدين التي قامت ببنائها حركة أوتبور في هذه المحافظات. وقد استطاعوا إحكام السيطرة على مبنى البرلمان، مما دفع ميلوسيفيتش إلى استقالة [xix].

ولكن ماذا كان الموقف الأمني تجاه هذه الحشود؟ نتقل من خلال هذا التساؤل إلى النقطة الأخيرة.

7) انقسام وسط قوات الأمن النظامية

من المؤكد أن ميلوسيفيتش أصدر أوامره لقوات الأمن بقمع المتظاهرين إلا أن الكثير من قيادات الأمن رفضت الانصياع لأوامره ، أو على الأقل تبنت الحياد وذلك لعدة أسباب :

1. جرتت محادثات بين المعارضة السياسية ورؤساء القوات الأمنية بعد إعلان ميلوسيفيتش نفسه فائزًا، بحيث شرحت المعارضة الموقف للقوات الأمنية، وأكدت لهم أن الأمر يختلف هذه المرة، وأن الشعب أصبح غير قادر على تحمل نظام

ميلوسيفيتش، وأنه سيخرج هذه المرة للدفاع عن صوته الانتخابي، وبالتالي فإنه من مصلحتهم الالتحام بالشعب أو على الأقل تبني الحياد[xx].

2. والأهم من ذلك بدأت القوات الأمنية تستشعر فعلًا التغير الذي بدا ظاهرًا على المجتمع الصربي، والذين لم يكونوا بالضرورة ضده، بل كما أشرنا سابقًا بدوا في بعض الأحيان متعاطفين مع حركة أوتبور التي لم تسع أبدا للصدام معهم نظرًا لتبنيها أساليب سلمية في التحرك. فقد بدا واضحًا، لرؤساء ومرؤوسي القوات الأمنية أن أيام ميلوسيفيتش بدت وكأنها في سبيلها للانقضاء، وبالتالي فإن اختيار الحياد في تلك المظاهرات الحاشدة هو أكثر الأمور رشادة، الأمر الذي تأكد مع تزايد أعداد المتظاهرين على نحو غير مسبوق بدا واضحا خلاله أن استخدام العنف ضد المتظاهرين لن يكون بالقرار الحكيم لأن نظام ميلوسيفيتش في طريقه للزوال[xxi].

وبهذا تنطوي صفحة نظام ميلوسيفيتش السلطوي الذي رحل غير مأسوف عليه، تاركًا السلطة لكوستنيكا مرشح المعارضة الفائز، كي تفتح صربيا صفحة جديدة تنعم فيها بنظام أكثر ديمقراطية.

ثانيًا: سلوفاكيا ونموذج الانتخابات التحويلية

جاء التغيير السياسي في سلوفكيا كرد فعل على استبدادية حكم رئيس الوزراء فلاديمير ميسيار Vladimir Meciar ، والذي ظل في السلطة حتى من قبل تأسيس الجمهورية السلوفاكية المستقلة في عام 1993. وبعد انتخابات عام 1994، نجح ميسيار رئيس الحركة الشعبية لسلوفاكيا الديمقراطيةMovement for a Democratic Slovakia (HZDS) في تولي الحكم. وقد حكمت هذه الحركة– والتي تعتبر حركة زبائنية واسعة تميزت بالقومية والشعوبية والتسلطية – من خلال ائتلاف ضم اليمين القومي المتطرف المتمثل في الحزب القومي السلوفاكي Party (SNS) Slovak National والحركة اليسارية المتطرفة المتمثلة في رابطة عمال سلوفاكيا The Association of Workers of Slovakia (ZRS). وقد مثل HZDS في الغالب القطاعات المجتمعية المتمثلة في كبار السن والأقل تعليما، خاصة في المناطق الريفية. [xxii]

ونظام ميسيار مثله مثل نظام ميلوسيفيتش وباقي دول الموجة الرابعة، يمكن تصنيفه بالنظام المهجن النصف سلطوي، فمن جهة تركزت السلطة في يد رئيس الوزراء ميسيار وحدثت في عهده انتهاكات متكررة للدستور، كما تم استبعاد المعارضة من الرقابة على المؤسسات الحكومية الرئيسية، بما فـي ذلك جهاز المخابرات، وتمت السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام من قبل الدولة وخاصة التلفزيون الذي كانت تديره. ولكن في نفس الوقت ترك النظام بعض مظاهر الفصل بين السلطات (المحكمة الدستورية، رئاسة الجمهورية، واستقلال القضاء)، كما ترك للمعارضة السياسية فرصة التواجد والتحرك، وسمح بوجود وسائل إعلام مستقلة، ومجتمع مدني ينبض بالحياة.[xxiii]

وقد ظهرت بدايات تآكل شرعية النظام بعد انتخابات 1994 بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتي ظهرت جليًا في ارتفاع معدلات البطالة بنسبة وصلت إلى 14% وارتفاع معدلات الجريمة، وأزمة الإسكان بالذات لدى الشباب، وتدهور الرعاية الصحية ونظام التعليم. ومن جهة أخرى، كانت توجهات الائتلاف الحاكم الاستبدادية، والتي تضمنت عدم احترام سيادة القانون والمحسوبية والفساد .. إلخ أثرها في ازدياد السخط الشعبي بالذات لدى القطاعات الشابة في الحضر، والتي بدت أكثر نقدًا واستياءً للسياسات السلطوية للنظام الحاكم وبدت أكثر تطلعًا لإحداث تغيير ديمقراطي.

وفي هذا الإطار، وتأكيدًا على انتهاكات النظام المتكررة للقانون والدستور، رفضت حكومة ميسيار في 1997 طلب المعارضة بتعديل الدستور لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة. وقد حاول الرئيس مايكل كوفاك Michal Kovac إيجاد حل للمشكلة بعمل استفتاء واحد يضم هاتين النقطتين :

- طلب المعارضة بإجراء انتخابات رئاسية مباشرة.
- طلب الحكومة بإجراء استفتاء شعبي حول عضوية سلوفاكيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومما لاشك فيه أن الهدف من هذا الطلب هو تحويل مسؤولية فشل الجهود الحكومية في الانضمام إلى الناتو إلى المواطنين أنفسهم، لاسيما وأنه لم توجه دعوة لسلوفاكيا للانضمام إلى الحلف من الأساس. ولكن رفضت الحكومة إجراء الاستفتاء بهذا الشكل وكلفت وزير الداخلية غوستاف

جرشي Gustav Krajci لإزالة السؤال الخاص بالانتخابات الرئاسية وإعادة طبع بطاقات الاقتراع في انتهاك صارخ للقانون. وردًا على ذلك، دعت أحزاب المعارضة المواطنين إلى عدم التصويت ، وهو ما تمت الاستجابة إليه، حيث ذهب أقل من 10 % إلى صناديق الاقتراع، فاضطرت اللجنة المركزية للاستفتاء إعلان عدم صلاحية هذا الأخير.[xxiv]

وقد كانت عرقلة الاستفتاء نقطة تحول سياسية كبرى، لأنها كانت بمثابة قوة دافعة لتشكيل تحالف مكون من أغلب أحزاب المعارضة السياسية والتي كانت حتى هذه اللحظة منقسمة ومتفرقة مثل مثيلتها الصربية. فقد أدرك زعماء المعارضة أنه مهما كانت الخلافات بينهم إلا أن هناك حاجة ماسة للتحالف من أجل مقاومة سياسات الائتلاف الحاكم السلطوي. ولذلك قرروا تشكيل ائتلاف واسع من الأحزاب رغم اختلاف توجهاتها الإيديولوجية والسياسية. وفي يوليو 1997، وقع رؤساء 5 أحزاب على اتفاق تعهدوا فيه خوض انتخابات عام 1998 البرلمانية ككتلة موحدة تحمل اسم التحالف السلوفاكي الديمقراطي Slovak Democratic Coalition (SDK).

ومما لاشك فيه أن هذا التحالف أثار حفيظة حكومة ميسيار التي قررت قبل ميعاد الانتخابات بـ 4 أشهر تعديل القانون الخاص بهذه الأخيرة، هذا التعديل الذي كان موضع انتقاد من قبل خبراء القانون في المستوى المحلي والدولي على السواء. وبموجب هذا التعديل، لابد أن يحصل كل حزب داخل التحالف المعارض على 5% من الأصوات للتأهل للحصول على مقاعد في البرلمان.

وهنا يظهر دور وأهمية دخول تحالف منظمات المجتمع المدني على الساحة، والذي كان دخولها في 1998 وتحالفها قالبا للموازين وسببا رئيسيا في نجاح المعارضة السياسية في الانتخابات. فقد اجتمع 50 من قادة منظمات المجتمع المدني في مدينة زيفلون وأصدروا أول بيان بشأن تأسيس الحملة المدنية والتي تم تسميتها بـ Obcianska Kampan 98 (OK 98). وقد تكونت من عشرات من منظمات المجتمع المدني التي قررت التحالف لتحقيق نفس الهدف ، وهو ضمان نزاهة الانتخابات، والتي لو لم تتوافر لن تحقق المعارضة الفوز، ولن يحدث التغيير المطلوب، حيث كان الشعار المحرك للحملة الانتخابية للتحالف المعارض هو

كلمة "التغيير". وقد أعلنت الحملة نفسها حملة سياسية ولكن غير حزبية وهو الأمر الذي ساعد على نجاحها.

وقد سعت الحملة إلى تحقيق عدة أهداف بجانب ضمان نزاهة الانتخابات، ومن أهم ما سعت إليه أيضًا:

1. زيادة وعي الناخبين بالمعلومات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، خاصة لدى الشباب الذين لم يقوموا بالتصويت من قبل وليس لديهم معلومات كافية. ففي إطار الحملة قام عشرات من المنظمات غير الحكومية بإعداد المشاريع التعليمية والأنشطة الثقافية والكتيبات، وأفلام التلفزيون، ومقاطع الفيديو. كما قامت العديد من مراكز الأبحاث المستقلة ومجموعات الخبراء بنشر تحليلات لأداء الحكومة منذ انتخابات عام 1994، وقد كانت كل هذه الأنواع من الأنشطة كانت تصل إلى مئات الآلاف من المواطنين.[xxv]
2. الحث على المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال حث الناخبين على الإقبال على الانتخابات ومناهضة الفتور الذي أصاب المواطنين والذين أصبحوا لا يشعرون بأهمية أصواتهم في ضوء انتهاكات الحكومة المتكررة للقانون والتي رسخت لدى الناخبين أن الانتخابات القادمة سيتم تزويرها. ومما لاشك فيه أن هذه الحملة لعبت دورًا أساسيًا في تحريك المياه السياسية الراكدة، وكسر حاجز الخوف واللامبالاة عند المواطنين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. فقد استطاعت أن تعيد إلى الأذهان فترة أكثر إشراقًا – حين انهار النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في 1989- كي تعيد وتبرز مطلبا أساسيًا، ألا وهو أن الشعب السلوفاكي يريد التغيير والتحول نحو الديمقراطية عبر انتخابات حرة نزيهة.و من أهم الطرق التي اتبعوها لتحقيق ذلك عقد مسيرة في أنحاء البلاد استمرت 14 يومًا، حيث قام المتطوعون بإقامة منتديات للمناقشة مفتوحة أمام المرشحين من جميع الأحزاب السياسية. كما قاموا بعروض وحفلات الموسيقية، حملت اسم Rock the vote، وكان الهدف منها حث الشباب على الإقبال على الانتخابات وتوعيتهم بأهمية صوتهم الانتخابي[xxvi]. كما سعت الحملة على الاستفادة القصوى من وسائل الإعلام المستقلة، ففي لقطات تلفزيونية بارعة ومن خلال عروض الموسيقى الشعبية

والرياضة كان يتم توصيل الرسالة الآتية : "**أنا أصوت، إذن أنا موجود**"، وكلها وسائل ساعدت على زيادة الإقبال على التصويت الذي وصل إلى 84 % من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب في انتخابات 1998. [xxvii]

3. ضمان مراقبة المواطنين للعملية الانتخابية من خلال تدريب المراقبين المحليين وتدريب أعضاء اللجان الانتخابية، بحيث أرسلت حوالي 1746 مراقبا في كل أنحاء سلوفاكيا، وهو الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في نزاهة الانتخابات، وساعد على منع أي تدخل في العملية الانتخابية.[xxviii]

وفي هذا الإطار لعبت مبادرة "المائدة المستديرة" التي تم تنظيمها من قبل الحملة دورًا فعالًا، حيث جسدت فعليًا إرادة وقدرة قوى المعارضة على التكتل والتحالف في مواجهة النظام الحاكم. وقد كان الهدف من هذه المبادرة العمل على منع تزوير الانتخابات، وتأمين انتقال سلس للسلطة السياسية. وقد حضر اجتماعاتها 4 من أحزاب المعارضة الديمقراطية وهم التحالف السلوفاكي الديمقراطي the Slovak Democratic Coalition (SDK) ، وحزب اليسار الديمقراطي Party of the Democratic Left (SDL)، وحزب التحالف الهنغاري(SMK) Party of the Hungarian Coalition ، وحزب التفاهم المدني Party of Civic Understanding (SOP)وعدد من الجهات غير الحزبية. وقد أكدت اجتماعات المائدة المستديرة على أن هذا التجمع الشبه مؤسسي والذي ضم قادة ممثلي للأحزاب السياسية وممثلين عن المجتمع المدني، كان على استعداد للدفاع عن نزاهة الانتخابات وتمكين المعارضة السياسية من الفوز.[xxix]

وقد انتهى الأمر بفوز المعارضة السياسية وقبول الائتلاف الحاكم بهذا الفوز، فعلى الرغم من حصول هذا الأخير على 27% من الأصوات، فاز التحالف المعارض المكون من 4 أحزاب المعارضة (SDK, SDL, SMK, SOP) حيث حصل على أكثر من 58 % من الأصوات، وبالتالي سيطر على 93 مقعدا من 150 ، عدد مقاعد البرلمان وأسندت إليه مهمة تكوين حكومة ديمقراطية ائتلافية جديدة.

ملاحظات ختامية ومقارنة مع الحالة المصرية:

1. إن جزءً أساسيا من نجاح نموذجي "**الثورات الانتخابية**" **والانتخابات التحويلية**" يرجع إلى اتفاق كل من النظام والمعارضة على قواعد اللعبة نفسها، أي القواعد التي تسير العملية الانتخابية، بحيث تكون استراتيجية التغيير واضحة ، ضرورة العمل على توحيد المعارضة وحشد الجماهير للإدلاء بأصواتها الانتخابية لمرشح المعارضة، من دون تشتيت الجهود من أجل تغيير قواعد اللعبة نفسها. وهو الأمر الذي يختلف مع الحالة المصرية، حيث صاغ النظام التعديلات الدستورية الأخيرة وخاصة المادة 76 بطريقة تضمن له النجاح في أي انتخابات تنافسية، الأمر الذي جعل جزءً كبيرا من المعارضة المصرية المتمثلة في البرادعي وفي الجمعية الوطنية للتغيير، تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة نفسها من خلال السعي إلى تعديل الدستور قبل الدخول في انتخابات نتائجها معروفة سلفًا.
2. من الواضح أن التحول الديمقراطي في موجته الرابعة والذي تمحور حول العملية الانتخابية، قد تم في إطار نظم مهجنة قريبة جدًا من شكل النظام المصري الحالي، ففي الوقت الذي لا يمكننا فيه وصف النظام المصري بأنه نظام ديمقراطي بأي شكل من الأشكال، إلا إننا أيضًا لا يمكن أن ننكر أنه يترك مساحة ما لتحرك المعارضة ومساحة لوسائل الإعلام المستقلة التي ازدهرت في الأعوام الأخيرة. فهو، كمثيله الصربي أو السلوفاكي، يترك قدرا من الحرية ولكن من دون أن يفقد زمام الأمور، بحيث يظل مسيطر على قواعد اللعبة بأكملها، ويظل هو المانح والمانع. وبالتالي فإن العمل على تغيير النظام عشية الانتخابات يكون من خلال :
   - الاستفادة القصوى من هذه المساحات الممنوحة أصلًا من قبل النظام كما فعلت الدولتان موضوع الدراسة وكما يحدث في مصر حاليًا.
   - القدرة على الضغط عليه لانتزاع مساحات أخرى للتحرك تتعدى ما يقوم النظام بمنحه بطريقة تدفع نحو تغيير موازين القوى. وهذا هو الفرق بينهما وبين الحالة المصرية، حيث لسنا بصدد التحدث عن تغيير حقيقي لميزان القوى في غير صالح النظام. وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية والمتعلقة بدور المعارضة خاصة والمجتمع بصورة أوسع عامةً.
3. عندما نتكلم عن أهمية الضغط على النظام، فإننا بالضرورة نتكلم عن دور المعارضة السياسية في إحداث التغيير. وهنا أيضًا، يظهر لنا جليًا أحد الفروق الأساسية بين الحالتين موضوع الدراسة والحالة المصرية، فالضغط على النظام لن يتم إلا من خلال

معارضة موحدة وقوية. وكما رأينا، فإن العلامة الفارقة أتت في صربيا وسلوفاكيا عندما توحدت المعارضة رغم اختلافاتها الإيديولوجية واختلاف رؤاها السياسية. ومما لاشك فيه أن انقسام المعارضة في مصر حتى هذه اللحظة هو أمر مؤكد. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن القدرة على الضغط والتغيير لا تستمد من الاستراتيجية ذاتها التي سيتم اتباعها – أي استراتيجية مقاطعة الانتخابات والتمرد على قوانين اللعبة الانتخابية أو خوضها والقبول بها رغم عدم عدالتها– ، بل إنها تستمد أساسا من الاتفاق عليها من جانب المعارضة السياسية بجميع أطيافها أو على الأقل أغلبها. أي أن طريقة العمل والتحرك تستمد قوتها وقدرتها على التأثير من الإجماع عليها ولا قوة لها في ذاتها أي أن كانت الطريقة أو الاستراتيجية.

4. لعب الشباب دورا رئيسيا في عملية التعبئة، خاصة في صربيا من خلال حركة أوتبور، فلم تكن تلك الحركة بمثابة الحجر الذي حرك المياه الراكدة في صربيا فقط، بل أيضًا قدمت صورة جديدة أو نمطا جديدا مختلفا عن المعارضة السياسية بأمراضها، فقد أكسبها نقاؤها مصداقية لدى المعارضة والجماهير على السواء. وهذا الوضع يتشابه كثيرًا مع الوضع في مصر حيث انتفض الشباب في مصر منادين بتغيير نقي حقيقي لا يخفي وراءه أجندة خاصة. فقد شاهدنا نشأة وظهور حركات شبابية كحركة 6 ابريل في 2008، والتي اتخذت بالمناسبة من نموذج حركة أوتبور مرشدا لها. والأهم من ذلك، شاهدنا دعوة الشباب للبرادعي للترشح في الانتخابات الرئاسية، تلك الدعوة التي كان لها تأثيراها الواضح على الحياة السياسية في مصر. والواقع أن توجيه تلك الدعوة وتنظيم الاستقبال الحافل له في مطار القاهرة عبر عن رسالة تعدت الحدث ذاته، وفهمها كل من البرادعي والنظام على السواء، ألا وهي الرغبة في تغيير جذري، والرغبة في مرشحين – قد يكونون من خارج الساحة الحزبية– يتمتعون بمصداقية. ولكن الفرق في الحالتين يكمن في وجود استراتيجية واضحة لهؤلاء الشباب الصربيين قاموا بتنفيذها كما سبق وأن أشرنا، وهو أمر غير واضح حتى كتابة هذه الورقة في التحركات الشبابية داخل حملة البرادعي مثلًا، حيث لازالت التحركات تفتقر إلى خط واضح واستراتيجية موحدة للتحرك والحشد.

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية: إلى أي مدى ممكن أن تكون الجماهير عاملًا محركًا للتغير؟

5. مما لاشك فيه أن وجود ضغوط شعبية قوية هو أمر ذو أهمية كبري من أجل إحداث تغييرات ديمقراطية، فالإصلاح لن يتم إلا من خلال وجود ضغوط من أسفل، وهذا هو

الذي حدث في الدولتين موضوع الدراسة حيث استجابت الجماهير للنداءات التي تم توجيها إليها، وذهبت إلى صناديق الاقتراع محدثة تغيرات جذرية. ولكن الأمر يختلف في الحالة المصرية بسبب وجود متغير مهم، ألا وهو المستوى التعليمي. فاستجابت الجماهير الصربية والسلوفاكية، لا ترجع فقط إلى نجاح استراتيجيات الحشد الجماهيري في أوروبا الشرقية بل أيضا إلى ارتفاع المستوى التعليمي في المنطقة،[xxx] الأمر الذي سهل عملية الربط بين تغيير النظام وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يضاف إلى ذلك، أننا شاهدنا في دول أوروبا الشرقية عشية الانتخابات ديناميكية معينة رأينا فيها توحد المجتمع بكل أطيافه (جماهير+ مجتمع مدني + حركات شبابية + معارضة سياسية) ونهوضه لمواجهة النظام، وهي الديناميكية المعروفة بـ : "**نحن في مقابل هم**"، وهو الأمر الذي لم يصل إليه بعد المجتمع المصري، وأبلغ دليل على ذلك هو أن انتشار الحركات الاحتجاجية في مصر لم يساهم في التحامها بل ظلت على مطالبها الفئوية واتخذت منها دستورا ومنهجا لم تحد عنه.

6. وهذا ينقلنا إلى نقطة أخرى شديدة الأهمية، وهي المتعلقة بضرورة فتح قنوات مع الإصلاحيين من داخل النظام نفسه، وهو الأمر الذي حدث في صربيا وكان له تأثيره رغم الحشد الجماهيري الذي شهدته تلك الدولة، فكم بالأحرى في مجتمع ليس من المتوقع أن يحقق درجة عالية من الحشد الجماهيري؟
7. وأخيرًا، لم يبق لنا سوى الإشارة إلى فرق أخير بين التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وبين الوضع في مصر، وهو المتعلق بالدعم الخارجي الذي حظي به المجتمع المدني والمعارضة السياسية في مواجهة النظم القائمة والذي كان انهيارها يحمي المصالح الغربية بعكس الوضع في مصر الذي يعد فيها النظام حليفا قويا للغرب. ولكن هل يعني هذا أن الدعم الخارجي كان هو العلامة الفارقة في تحول هذه الدول نحو الديمقراطية؟ بالطبع لا. فالدعم الذي تم الحصول عليه كان عاملًا مساعدًا ولم يكن عاملًا محركًا، لأن التفاعلات الداخلية التي سبق وأن أشرنا إليها هي التي دفعت إلى هذا التغيير، فجاء الدعم الخارجي معضدا لكيانات قائمة بالفعل، وهذا هو الفرق الحقيقي مع الحالة المصرية حيث لم تصل بعد التفاعلات القائمة بكل ديناميكيتها إلى الدرجة التي تمكنها من إحداث التغير.

الهوامش:

[i] For more information, see: Huntington, Samuel P, *The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century*, Norman and London: University of Oklahoma Press, 1991

[ii] http://taghier.org/arabic/articles/system1.html

[iii] دميترو بوتيخن، الدروس، المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: رؤية من أوكرانيا، في سامح فوزي، *حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي*، إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص47http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/41.aspx

لمزيد من المعلومات حول الثورات الانتخابية أنظر:

Valerie Bunce, and Sharon L. Wolchik, *Communist and Postcommunist Studies*, Vol 39, No. 3, September 2006, (Special Issue on Democratic Revolutions in Postcommunist States)

[iv] Michael McFaul, Transition from Post Communism, *Journal of Democracy*, Vol 16, No 3, July 2005

لقراءة عرض لهذا المقال باللغة العربية، انظر: سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877906136&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

[v] For more information On hybrid Authoritarian Regimes, see : Larry Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy, Vol* 13, April 2002, pp 21–36.

[vi] سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، مرجع سابق

[vii] Gregory O. Hall, The Politics of Autocracy : Serbia under Slobodan Milosevic, *East European Quarterly*, June 1999, n2, p237

[viii] Whither the Bulldozer? Nonviolent Revolution and the Transition to Democracy in Serbia, Special Report, United States Institute of Peace, http://www.usip.org/resources/whither-bulldozer-nonviolent-revolution-and-transition-democracy-serbia

[ix] Ibid

[x] Valerie Bunce, and Sharon L. Wolchik, Youth and Electoral Revolutions in Slovakia, Serbia, and Georgia, *SAIS Review*, Vol 26, No 2, Summer-Fall 2006, p58

[xi] Whither the Bulldozer? Nonviolent Revolution and the Transition to Democracy in Serbia, op.cit

[xii]Valerie Bunce, and Sharon L. Wolchik, Youth and Electoral Revolutions in Slovakia, Serbia, and Georgia,op.cit, p58

[xiii] Whither the Bulldozer? Nonviolent Revolution and the Transition to Democracy in Serbia, op.cit, p4

[xiv] Valerie Bunce, and Sharon L. Wolchik, Youth and Electoral Revolutions in Slovakia, Serbia, and Georgia, op.cit, p59

[xv] Florian Bieber, The Serbian Opposition and Civil Society: Roots of the Delayed Transition in Serbia, *International Journal of Politics, Culture and Society*, Vol. 17, No. 1, Fall 2003, pp79-80

[xvi] Damjan De Krnjevic-Miskovic, Serbia's Prudent Revolution, *Journal of Democracy*, Vol12, No3, July 2001, pp 102-103

[xvii]. سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، مرجع سابق

[xviii] Florian Bieber, The Serbian Opposition and Civil Society: Roots of the Delayed Transition in Serbia, op.cit, p85

[xix] Damjan De Krnjevic-Miskovic, Serbia's Prudent Revolution,op.cit, pp104-105
[xx] Whither the Bulldozer? Nonviolent Revolution and the Transition to Democracy in Serbia, Special Report, United States Institute of Peace, op.cit
[xxi] Lucan way, The real causes of the Color Revolutions, *Journal of Democracy*, Vol 19, No 3, July 2008, p61
[xxii] Martin Butora and Zora Butorva, Slovakia's Democratic Awakening, *Journal of Democracy*, Vol10, No1, 1999, p81
[xxiii] Ibid, pp84-85
[xxiv] Ibid, pp86-87

[xxv]Ibid, p88
[xxvi]. دوسان اندروسك، أساليب واستراتيجيات الاحتجاج (النموذج السلوفاكي)، في سامح فوزي، *حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان*، ص34http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/41.aspx
[xxvii] Martin Butora and Zora Butorva, Slovakia's Democratic Awakening, op.cit, p88
[xxviii] . دوسان اندروسك، أساليب واستراتيجيات الاحتجاج (النموذج السلوفاكي)، في سامح فوزي، *حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مرجع سابق، ص40*
[xxix] Martin Butora and Zora Butorva, Slovakia's Democratic Awakening, op.cit, p89
[xxx] Valerie Bunce, and Sharon L. Wolchik, Favorable Conditions and Electoral Revolutions, *Journal of Democracy*, 2006, Vol17,n4, pp9-10